

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

20 Janvier 2012
20 يناير 2012

لقاء علمي حول واحاحات درعة وتافيلالت



تماشيا مع مسلسل
رد الاعتبار للمجال
السواحسي المغربي
والعمل على تسريع
تنميته، وفي إطار
برنامج مصاحبة
تنفيذ توصيات
«هيئة الإنصاف
والمصالحة» المتعلقة

بجبر الضرر الجماعي وحفظ الأرشيف
والذاكرة الجماعية، ينظم «المجلس الوطني
لهقوق الإنسان» مع شركائه ملتقى
علميا دوليا حول موضوع: واحاحات درعة
وتافيلالت: الثقافة والتاريخ والتنمية، أبة
إستراتيجية جهوية مندمجة؟ يومي 21 و
22 يناير الجاري.

بأبي اتقاد هذه الخطوة لتحقيق أهداف
متعددة منها على الخصوص إتاحة الفرصة
لتبادل الرأي والنقاش بين الباحثين
المنتمين لصقول المعرفة ذات الصلة
بالموضوع كالمؤرخين والجغرافيين، وعلماء
الاجتماع والأنثروبولوجيين، والمعماريين
والمختصين في الموروث الثقافي المادي
والسلاسي والعماسيين في مجال حفظ
الوثائق...

ندوة علمية دولية بورزازات حول واحات درعة وتافيلالت

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومي 21 و 22 يناير الجاري بورزازات, ندوة علمية دولية حول "واحات درعة وتافيلالت: الثقافة والتاريخ والتنمية, أية استراتيجية جهوية مندمجة".

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان, أن هذا الملتقى الدولي المنظم بشراكة مع مؤسسة ورزازات الكبرى للتنمية المستدامة, والمجلسين الإقليمي والبلدي لورزازات, يهدف إلى إعادة قراءة تاريخ الواحات وإعادة كتابته وجرد ما تزخر به من غنى تراثي وثقافي وتحديد سبل المحافظة عليه وتثمينه, بالإضافة إلى وضع التوجهات الكبرى من أجل إحداث متحف الواحات.

وسيشترك في هذا اللقاء الدولي أربعون مشاركا من بينهم مؤرخون, ومتخصصون في التراث الثقافي المادي وغير المادي, وجغرافيون, وعلماء اجتماع, وأنتروبولوجيون, ومتخصصون في علم الأعراق (الإثنولوجيا), ومختصون في مجال الأرشيف, ومهندسون معماريون, وفاعلون مهتمون من القطاعين العام والخاص, بالإضافة إلى فعاليات من المجتمع المدني.

وأضاف المصدر ذاته أن تدخلات المشاركين ونقاشاتهم وتوصياتهم ستساهم في وضع تصور حول إحداث متحف للواحات من شأنه التعريف بغنى الواحات وخلق دينامية محلية تنعكس إيجابا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بها.

وأبرز أن تنظيم هذه الندوة يأتي في إطار سلسلة من الندوات العلمية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان للتفكير في مسألة حفظ الذاكرة من خلال إحداث متاحف جهوية, مشيرا في هذا الإطار إلى أنه سبق للمجلس أن نظم يومي 15 و 16 يوليوز المنصرم بالحسيمة ندوة دولية حول إحداث متحف الريف عقبها ندوة دولية أخرى بالداخلة يومي 16 و 17 نونبر المنصرم, حول إحداث متحف الصحراء.

تجدر الإشارة إلى أن ندوة ورزازات تنظم في إطار برنامج مواكبة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة, الذي يحظى بدعم من الاتحاد الأوروبي.

ندوة علمية دولية حول ثقافة وتنمية واحات درعة وتافيلالت

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مؤسسة ورزازات الكبرى للتنمية المستدامة والمجلسين الإقليمي والبلدي بورزازات، ندوة علمية دولية حول موضوع "واحات درعة وتافيلالت: الثقافة والتاريخ والتنمية، أية إستراتيجية جهوية مندمجة؟"، وذلك يومي 21 - 22 يناير 2012 بفندق بربر بلاس بمدينة ورزازات .

ويهدف هذا الملتقى الدولي إلى إعادة قراءة تاريخ الواحات وإعادة كتابته وجرد ما تزخر به من غنى تراثي وثقافي وتحديد سبل المحافظة عليه وتثمينه، بالإضافة إلى وضع التوجهات الكبرى من أجل إحداث متحف الواحات.

وسيشترك في هذا اللقاء الدولي أربعون مشاركا من بينهم مؤرخين، متخصصين في التراث الثقافي المادي وغير المادي، جغرافيين، علماء اجتماع، أنثروبولوجيين ومتخصصين في علم الأعراق (الإثنولوجيا) مختصين في مجال الأرشيف، مهندسين وفاعلين مهتمين من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى فعاليات من المجتمع المدني، ستساهم تدخلاتهم ونقاشاتهم وتوصياتهم في وضع تصور حول إحداث متحف للواحات من شأنها التعريف بغنى الواحات وخلق دينامية محلية تنعكس إيجابا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بها.

وسيتأخرس رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد ادريس اليزمي، الجلسة الافتتاحية التي ستنتقل يوم السبت 21 يناير 2011 على الساعة التاسعة (09:00) صباحا بحضور السيد محمد عداد، رئيس المجلس الإقليمي بورزازات، السيد مولاي عبد الرحمان الأدراسة، رئيس المجلس البلدي بورزازات، السيد سعيد أمسكان، الرئيس المنتدب بمؤسسة ورزازات الكبرى للتنمية المستدامة، والسيدة كورنين أندري، عن مفوضية الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى السيد لكبير وحجو، عن جامعة ابن زهر بأكادير، بصفته مقررا.

وبأتي تنظيم هذه الندوة في إطار سلسلة من الندوات العلمية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان للتفكير في مسألة حفظ الذاكرة من خلال إحداث متاحف جهوية، حيث سبق للمجلس أن نظم يومي 15 و16 يوليوز 2011 بمدينة الحسيمة ندوة دولية حول إحداث متحف الريف عقبها ندوة دولية أخرى بمدينة الداخلة في 16-17 نونبر 2011 حول إحداث متحف الصحراء.

وجدير بالذكر أن ندوة ورزازات تنظم في إطار برنامج مواكبة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف، التاريخ والذاكرة (IER2) ، الذي يحظى بدعم من الاتحاد الأوروبي .

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينصب هيئته الجهوية للدار البيضاء – سطات

بواسطة yunes بتاريخ 19 يناير، 2012 في 11:45 صباح | مصنفة في أخبار, أخبار وطنية | لا تعليقات

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينصب هيئته الجهوية للدار البيضاء – سطات

استكمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول أمس الاربعاء مسيرته التي انطلقت في بداية يناير الجاري، في تنصيب ألياته الجهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها على مستوى الجهات، التي تضطلع حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهات وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها، بتنصيب اللجنة للجهوية للدار البيضاء – سطات، بمقر المكتبة الوسائطية في العاصمة الاقتصادية. وبعد كلمة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليازمي، و شميسة الرياحة رئيسة اللجنة الجهوية للدار البيضاء – سطات، والتي تناولت فيها ظروف وحيثيات إنشاء اللجنة، وكذا طريقة انتقاء عناصرها، تم تقديم أعضاء اللجنة الثلاثون للحاضرين. ومن المنتظر أن يتم في وقت لاحق، تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة.

يذكر أن كل لجنة جهوية تضم بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراسد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك.

اليازمي يراسل بنكيران

بعد رسالة جماعة العدل والإحسان، التي وجهتها لحزب المصباح وذراعه الدعوي، توصل عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، برسالة جديدة ذات طابع حقوقي، هذه المرة، من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في شخص رئيسه إدريس اليازمي، الذي قدم من خلال نص الرسالة الخطوط العريضة للإستراتيجية الحقوقية بالمغرب ورؤية المجلس لإدخال البلد المنظومة الحقوقية الكونية.

واعتبر المجلس أنه رغم الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال، فإن الإصلاحات ما تزال مطروحة، حيث يشكل الأعمال الفعلية لمقتضيات الدستور الجديد المتصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية التشاركية تحدياً أساسياً من أجل استكمال بناء دولة الحق والقانون.

وأكد المجلس استعداده للإسهام في تحقيق هذه التطلعات في إطار اختصاصاته، ويتعاون مع الحكومة وباقي المؤسسات المعنية. كما سطر الرسالة جملة من النقاط من أجل دعم حضور المغرب في المنظومة الأسمية لحقوق الإنسان، من بينها تعزيز حماية الحقوق الأساسية والمصادقة على الاتفاقيات الدولية.

نفس الرسالة وجهها المجلس إلى رؤساء الترقق التيابية وزعماء الأحزاب كدعوة لبلورة مضامينها على أرض الواقع ■

شكيب الخياري،: هذه أسباب رفضي لعضوية المجلس الوطني لحقوق الإنسان

هل صحيح أنه عرضت عليك عضوية اللجنة الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورفضت؟

بالفعل، فقد اتصلت بي الأستاذة سعاد الإدريسي، وهي رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة، وأخبرتني منذ أيام قليلة بخبر تعييني باللجنة المحلية، لكنني رفضت ذلك، وتمت معاودة الكرة معي من طرف أشخاص آخرين لكنني تمسكت بالرفض.

ولماذا رفضت هذا العرض؟

أولا، لا أفهم كيف يتم تعييني في موقع دون أن تتم استشارتي. ثانيا، لم تكن هناك دعوة مكتوبة، حيث كانت هناك فقط مكالمات هاتفية تخير الجميع بنفس الكيفية بالحضور إلى الحسيمة يوم الإثنين 9 يناير لتنصيب أعضاء المجلس الجهوي للريف. ثالثا، بقيت اللائحة الكاملة للمعينين مجهولة لغاية الدقائق الأخيرة للتنصيب، وأغلب الحاضرين لم يعلموا بهوية من سيشاركونهم العضوية إلا خلال الحفل.

وقد رفضت الانخراط في عمل انطلق بشكل سيء للغاية، لأنني لست من محبي الهرولة وتلقي الأوامر. كما يأتي موقفي الرفض لأسباب جوهرية مرتبطة أساسا بتدبير الدولة لمفاتيح حقوق الإنسان بالمغرب، وعلى رأسها ملف اعتقالي، الذي يجب أن لا يعتقد أي عاقل بأنني قد طويته. وعلى المجلس، قبل أن يعينني، أن يفتح تحقيقا حول أسباب اعتقالي.

هل تداولت في العرض الذي اقترح عليك داخل الجمعية التي تترأسها؟

لم نناقش الموضوع داخل الجمعية، لأن الدعوة لم تكن إدارية بل مجرد مكالمات هاتفية.

اعتقال إدريس السدراوي المنظمة الديمقراطية للشغل ترأسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وجهت المنظمة الديمقراطية للشغل رسالة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول اعتقال إدريس السدراوي وعدد من الحقوقيين والمواطنين هذا نصها:

"يتشرف المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل ان يرفع إلى علمكم خبر الاعتقال التعسفي في حق الأخ إدريس السدراوي, عضو المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل والكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للماء الصالح للشرب رئيس المكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الانسان رفقة 11 عددا من الحقوقيين والمواطنين من الجماعات السلالية يوم الأحد فاتح يناير 2012 من طرف قيادة الدرك الملكي بالقبضة بتهم بسبب قيامهم في نفس اليوم بوقف احتجاجية سلمية للتنديد بالتجاوزات الخطيرة التي تعرفها المنطقة والمتعلقة بالتراخي على أراضيهم من طرف عائلات معروفة بنفوذها السياسي والمالي.

وقد طالب الأخ السدراوي إدريس, باسم الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الانسان بلاغات متعددة بإقرار الشفافية والوضوح في قسمة أراضي الجموع عبر توزيع باقي المستحقات على نساء ورجال الجماعة ومراجعة التعويض الخاص بالمنطقة الصناعية الحرة التي فونت بثمن هزيل وغير مقبول مع تكريس الشفافية والعلانية في لوائح ذوي الحقوق وفي الأجال القانونية، ونظرا للتطورات التي يعرفها هذا الملف من خلال تدخل جهات نافذة بالمنطقة من أجل الضغط على السيد السدراوي ورفاقه لتوقيف الاحتجاج المشروع ضد هذه التجاوزات, مما أدى إلى اعتقاله تعسفا تحت تهمة ملفقة وباطلة، فإننا نطالب منكم التدخل لدى الجهات المعنية من أجل إطلاق سراحه بمعوية رفاقه من المعتقلين"

2012/19/1

عبرت نقابة الصحفيين المغربية ، عن اعتراضها على الأسلوب الذي من خلاله تم اقتراح الأسماء الممثلة للصحافيين المهنيين على مستوى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة – تطوان.

وأوضح الفرع الجهوي لنقابة الصحفيين المغربية في رسالة موجهة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي ، الأمر في ظل تجاهل تام لمنظمة نقابية تمتد فروعها من طنجة إلى الداخلة (13 فرعا)، من بينها الفرع الذي نمثله ويضم أزيد من 60 منخرطا يمثلون مختلف المنابر الإعلامية، سواء المكتوبة أو الإلكترونية أو السمعية البصرية،

واعتبرت النقابة المنضوية تحت لواء الإتحاد المغربي للشغل، هذا التجاهل عملا ينافي مبدأ تكافؤ الفرص وتجاهلا غير مبرر للتمثيلية الواسعة التي يحظى بها فرعها بالجهة الشمالية.

والتمست الرسالة، من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، العمل على تصحيح هذا الوضع المعيب والمنافي لمبدأ الشفافية وإرجاع الأمور إلى نصابها.

من جهة أخرى، علم لدى مصدر نقابي أن نقابة الصحفيين المغربية تعتزم في القادم من الأيام تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، للتأكيد بإقصاء النقابة من تمثيلية اللجنة.